

واين اي من غير ذلك الزوج لا يكون الزوج وانما منه ولكن
 قام بدفع كقول من ارث من ولد الابن فصح قوله عن ثلاثة بنين والاولاد
 عن ثلاثة بنين واب فالاولى من اربعة اى يخرج فرض الزوج لونها واحد
 ويلاين ثلاثة تنقسم على مسئلة اى لانهما من ثلاثة عدد روي الورثة
 والثلاثة سهام الابن تنقسم عليها الكل ابن واحد ثمان مسئلة لان
 مسئلة من عدد روي الورثة خمسة وهي ثمان الثلاثة فنصيب الحصة
 في الاربعه التي هي المسئلة الاولى ومن له بنين من الاولى وهو هنا
 الزوج نصيب له سهم في خمسة فله خمسة ومن له بنين من الثانية وهم
 البنون فنصيب كل منهم واحد في ثلاثة سهام مورثة فله ثلاثة فيصح
 له خمسة عشر تضم خمسة الزوج فتكمل العشرين التي هي المأمرة اقول
 عن ستة بنين فمسئله من عدد روي سهم ستة وهي اوق سهمه لثلاثة
 بالثلث فنصيب ثلثها وهو ثمان في اربعة بثمانية فالزوج له واحد من
 الاولى نصيب في اثنين باثنين ويصح ستة مقسومة على بنين الستة
 وهو اى الوفاق اثنان وقوله من ثمانية وهي الحاصلة من ضرب الوفاق بالثلاثة
 في الاولى وهي اربعة مسئلة الزوج والابن كاسر وهو اى جز السهم ثمان
 وقوله وهو اى الوفاق واحد في ثمانية ذلك جز السهم ما تقدم
 في بيان المشركه اى بيان صورته ما حكمها وعملها لفتح الراء المنيرة
 ويقال لها ايضا المشركه ثالثا وقوله اى المشركه فيها اى فهو من باب الخلف
 والاتصال واركابها زوج وصاحب سدس من ام او حدة وصاحب
 ثلث من اولاد الام وعصبة شقيق ثمان في كلام المصحح ومثال بنو اولاد
 الابوين اى اذا كانوا عصبة كاسر ولو وكونوا انا فالان كانوا انا فقط
 قول مجاز اى لان المشركه حقيقة هو الشرايع واخ لابوين اى ولو
 مع من يساوي من الاخوة والاحوات الا انه يختلف التصحيح للزوج
 النصف الذي من ستة كما علم مما للزوج ثلاثة وللام واحد ولولد اربعة
 اثنان يساويهما الا فيهما فتحتاج الى تصحيح لان الاثنين لا تنقسم على ثلث
 في

في من الانكسار على فروق المباشرة فنصيب عدد من اصلها فتصح
 من ثمانية عشر للزوج تسعة وللام ثلاثة ولكل من الاخوة اثنان فان
 كان مع الاخ اخت صححت من اثني عشر ولاقتضاصل بينه وبينها افاوه
 م ر بقراءة الام فباخذوا كواحد منهم الذكر والانثى بيان في الخلاصة
 في القرابة التي ورواها وهي بقوة الام فقراءة الاب عن مقتضية الام
 وتسمى بالمجاورة لانها وقعت في زمن عمر رضي الله عنه فاحرم الاستقا
 فقالوا هب ان ابانا حارر السناسن ام واحدة فشره بينهم وروي
 ان عمر هو القابل ذلك وروي انه قضى بدمع فلم يغيره ثم شره
 في العام الثاني فنقل له انك اسقطته في العام الماضي فقال ذلك
 على ما قضينا وهذا على ما قضى وتسمى بالبنية لانه سئل عنها وهو
 على المنبر وروي هب ان ابانا كان محجرا مطلق في الدم فله ان يثمنها بالحق
 وبالبنية افاوه م ولكن في ثمنها بالبنية كما قال شيخنا الحنفى
 منازعة لان المنبرية هي التي سئل عنها سديا على كما تقدم كان الجميع
 اولاد ام اى من حيث الارث ولا تفرق قرابة الاب في غيره فلو كان هناك ثقت
 لاب لم يورث لانها محجوبة به لانه شقيق اقول التي ورواها الفرض
 فلاح في هذه وارث بالفرض فله مثل انثى من اولاد الام ولو كان معه
 او اكثر فلكل واحد مثله او ذكر واكثر او النوعان فكذلك ويختلف التصحيح
 باختلافهم اقول كالوكان الخنوخ لهم هو ابن عم مع زوجة وحدث
 لاب فله سدس بقراءة الام وبنوه الخمس محجوبة بالمعروف الفرض صورته
 امرأة تزوجت باخوين وامت من احد هاتين ومن الاخريتين وهذا
 ثبت من غير امهاتم تزوجت بنت الاولى وامت عن زوجها وخطبتها
 لابها وابن عمها الذي هو اخوها من امها فعصوبت صح ساقطه لابوين
 الا بقراءة الام سقط اى واسقط من منه من احواله المسارات
 له ويصح الاخ المشوم ولو كان بدل الاخ اخت الابوين اولاد فرضها
 النصف او اكثر فالثلثان واعملت المسئلة وخرجت عن كونها مشركة

Copyrighted material